

بداية عام دراسي موجعة بين نزيف المصروفات وحالات وفيات وإهانة الطلاب



الأربعاء 16 سبتمبر 2026 10:00 م

بدأ العام الدراسي محملاً بأسئلة موجعة عن كلفة التعليم وكرامة الطلاب وسلامتهم، بينما اصطدمت صور الاستعدادات الرسمية بشكاوى المصروفات، والجدل حول منع طالب بسبب ملبسه، وأخبار وفيات وإصابات متفرقة

وتضع هذه الوقائع سياسات الحكومة التعليمية أمام اختبار يتجاوز انتظام الطابور وفتح الفصول؛ فنجاح المدرسة يُقاس بقدرتها على استقبال الأطفال وحمايتهم وتعليمهم، وبوجود رقابة تنصف أسرهم عندما تتصاعد الأعباء

التبرعات والمصروفات تستنزف جيوب الأسر

تبدأ أزمة التحويل حين يصبح الحصول على مقعد دراسي مرتبطاً بمطالب مالية إضافية، تحت لافتة التبرعات؛ فالدفع المشروط بقبول الطالب يفقد معناه التطوعي، ويحوّل احتياج الأسرة إلى وسيلة ضغط عليها

ويحتاج التحقيق في هذه الشكاوى إلى تحديد المدارس والمبالغ والإيصالات وشروط القبول، لأن الخلط بين الرسوم المعلنة والتبرعات المفروضة يربك المحاسبة، ويتيح للمخالفين الاختباء خلف عبارات فضفاضة عن دعم التعليم

وكان شادي زلطة، المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم، قد أكد في أغسطس رفض مطالبة الأسر بمبالغ إضافية خارج المصروفات المقررة، بما فيها التبرعات، مشيراً إلى تحرك الوزارة عند تلقي الشكاوى

لكن تعليق الحماية على مبادرة ولي الأمر بالشكوى يضع العبء على الطرف الأضعف؛ فالأسرة قد تخشى تعقيد التحويل أو الإضرار بابنها، بينما تملك الإدارة المدرسية أوراق القبول ومواعيد استكمال الإجراءات

وفي ملف المصروفات، تقدم أولياء أمور مدرسة برايت نزهة الحجاز بشكوى بشأن زيادات متتالية، قالوا إنها رفعت الرسوم من 25 ألف جنيه إلى 38 ألفاً، ثم إلى 44 ألف جنيه

وبحسب الشكوى، بلغت المصروفات لاحقاً 50 ألفاً و800 جنيه، مع اعتراضات على وضوح الزيادة عند السداد؛ وهي أرقام تختلف عن رواية رفع المصروفات من خمسين إلى مائة ألف جنيه

ولا تحتاج خطورة الشكوى إلى تضخيم أرقامها؛ فالسؤال المطروح هو مدى مطابقة التحصيل للمبالغ المعتمدة، وتوقيت إعلان الزيادة، وقدرة الأسر على معرفة التزاماتها قبل الوقوع تحت ضغط بداية الدراسة

ويربط الباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني، في تحليل منشور سابقاً، بين سياسات المديونية والتقصّف وتراجع أولوية الإنفاق التعليمي، معتبراً أن اتساع تسليع التعليم ينقل أعباء متزايدة إلى ميزانيات الأسر المصرية

ويتيح هذا التحليل قراءة الشكاوى بوصفها اختباراً لاختيارات الإنفاق والرقابة؛ فعندما تبحث المدارس عن موارد من جيوب الأهالي، تصبح مساءلة الحكومة عن التمويل ضرورة، إلى جانب مساءلة كل إدارة مخالفة

والاختبار الجاد للوزارة هو إعلان المصروفات المعتمدة وإتاحة مراجعتها، والتحقيق في الفروق واسترداد أي مبالغ يثبت تحصيلها بالمخالفة؛ أما الاكتفاء بتحذيرات موسمية، فيترك الأسر تواجه المطالب المالية وحدها مجدداً

حذاء الطالب يفضح أزمة الكرامة

أثارت صورة طالب أمام مدرسة السعيدية الثانوية جدلاً واسعاً، بعدما تداول مستخدمون رواية منعه بسبب ارتداء الشبشب؛ وفتحت الواقعة نقاشاً حول حدود الانضباط، وما إذا كانت الملابس تتحول إلى بوابة للإقصاء

في المقابل، نفى مصدر مسؤول بوزارة التعليم منع الطالب، وقال إنه شاهد التشديد على الزي من بعيد فلم يدخل؛ ولذلك لا يصح تقديم واقعة الطرد باعتبارها حقيقة محسومة بالأدلة المتاحة

لكن تضارب الروايات يستدعي تحقيقاً واضحاً يسمع الطالب وأسرته والعاملين بالمدرسة، ويشرح ما حدث؛ فحماية المؤسسة التعليمية لا تتحقق بنفي سريع، وإنما بإجراءات يمكن للجمهور فهمها والثقة في نتائجها

وبصرف النظر عن حسم الواقعة، فإن سياسة الانضباط تحتاج معياراً تربوياً صريحاً: كيف تعالج المدرسة مخالفة المظهر دون حرمان الطالب من التعلم، أو تعريضه للإهانة، أو تحويل ظروفه الشخصية إلى فرجة؟

وقد حذرت الخبرة التربوية بثينة عبدالرؤوف، في تصريحات سابقة عن معاقبة الطلاب بسبب المصروفات، من أن الإذلال المدرسي يضر بتكوين الشخصية، ويزرع الشعور بالنقص، وقد يدفع الطفل إلى الانطواء والعنف

ودعت عبدالرؤوف آنذاك إلى رد اعتبار الطالب والاعتذار له أمام زملائه وإشراكه في الأنشطة؛ وهو رأي يوضح أن معالجة الضرر التربوي تتطلب إصلاح العلاقة مع الطفل، لا مجرد إنهاء الشكوى

ويضع هذا المنظور ممارسات الإقصاء تحت مساءلة مباشرة، كما يحوّل الوزارة مسؤولية تدريب العاملين على التعامل مع الفروق الاجتماعية، وتوفير بدائل عملية للمخالفات الشكلية، بدل ترك التقدير لمزاج كل إدارة

فالطالب الذي يخشى بوابة المدرسة بسبب حذائه أو مظهره يحتاج مؤسسة تبعث الطمأنينة، وقواعد مفهومة تحترم إنسانيته؛ ولا يمكن بناء الانتماء إلى التعليم عبر الخوف من التشهير أو الإبعاد أمام الآخرين

وتبرز هنا ضرورة تفعيل الأخصائي الاجتماعي وتوفير مساعدة تحفظ الخصوصية عند الحاجة، مع تجنب افتراض فقر الطالب من ملابسه؛ فكرامته واجبة في كل الأحوال، ولا تتوقف على إثبات عجز أسرته

والسياسة التعليمية التي تشغل بالمظهر مطالبة بأن تثبت اهتماماً مماثلاً بجودة الشرح واحترام الطلاب؛ وإلا تحولت المدرسة إلى جهاز تفتيش يومي، بينما تتراجع وظيفتها الأساسية في بناء المعرفة والشخصية والثقة

وفيات الطلاب تستدعي مساءلة جادة

وفي جانب أشد إيلاماً، تضمنت حصيلة منشورة يوم 14 سبتمبر ثلاث وفيات لطلاب وإصابة طالبة، إلى جانب إصابات تدافع؛ وهي وقائع متفرقة لا يجوز اختزالها في حادث واحد بأول يوم دراسي

ففي الدقهلية، توفي طالب إثر طعنة خلال مشاجرة، بينما توفي طفل بطلخا بعد سقوطه أثناء الفسحة، وفق المعلومات المنشورة؛ وتختلف طبيعة الواقعتين، بما يستدعي تحقيقاً وتقييماً منفصلين للمسؤوليات في كل منهما

وفي الأقصر، أُعلنت وفاة طالب بعد مشاركته في بداية الدراسة، دون أن تكفي المعلومات المتاحة لإثبات ارتباط الوفاة بإهمال مدرسي؛ كما أصيبت طالبة في المنوفية إثر اصطدام سيارة بها أثناء توجهها للمدرسة

ولا تثبت هذه الوقائع، بمجرد تزامنها، مسؤولية الوزارة عن جميع الوفيات؛ لكنها تفرض أسئلة محددة عن مواجهة العنف، والاستجابة للطوارئ الصحية، وتأمين الحركة حول المدارس، والتنسيق بين الجهات المكلفة بحماية الطلاب

وفي مدرسة دار السلام، أعلنت الوزارة إصابة سبعة طلاب بسبب التدافع وقت تداخل خروج الفترة الأولى ودخول الثانية، مع مغادرة ستة المستشفى وبقاء طالب للملاحظة، ونفت سقوط البوابة على الطلاب

وهنا تصبح إدارة الزحام مسألة محاسبة واضحة: من ينظم الدخول والخروج، وكيف تُفصل حركة الفترات، وما التدابير المتخذة لمنع التدافع؟ إن نفي رواية سقوط البوابة لا يلغي وقوع الإصابات والحاجة لتفسيرها

وكان كمال مغيث، الباحث بالمركز القومي للبحوث التربوية، قد انتقد في حوار منشور خلال مايو تقديم مشروعات التطوير بينما تعاني المدارس ضعف الإمكانيات والبنية الأساسية ونقص المعلمين، مطالباً بزيادة الإنفاق الفعلي

ويضع نقد مغيث الأولويات الحكومية أمام سؤال مباشر: ما قيمة إعلان نموذج تعليمي جديد إذا ظلت المدرسة عاجزة عن توفير مقومات العمل اليومية؟ فالتطوير يحتاج موارد وبشرًا وتجهيزات، ومؤشرات قابلة للمراجعة

ومن هذه الزاوية، ينبغي نشر نتائج التحقيقات في الحوادث، وتحديد أوجه القصور إن ثبتت، وإعلان إجراءات منع تكرارها؛ لأن التعازي والإحالات الإدارية لا تمنح الأسر وحدها ضمانًا بأن أبنائها سيعودون سالمين

وتتحمل الحكومة مسؤولية تقديم إجابات قابلة للتحقق عن التمويل والرقابة والحماية؛ فحق الطالب في مقعد آمن ومعاملة محترمة وتعليم جيد لا يحتمل أن يظل رهينة فاتورة متصاعدة أو تحقيق بلا نتائج معلنة